وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
قسم الجغرافية

التحليل الجغرافي لمشكلة التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي

بحث مقدم إلى رئاسة جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم الجغرافية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الجغرافية

إعداد الطالبة
زينب محسن جبر

بإشـــراف
د . صبرية علي حسين

١٤٣٨ هـ
٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ الَعَلِّيُ الَعَظِيمْ

سورة الروم / آية (٢١)

الإهــداء

إلــى نبـراس البطولـة وعنوانـها أبـو الفضـل العبـاس (عليه السلام)

إلــى سـيدتي ومـولاتي أم المصـائب الحـوراء زينـب (عليها السلام)

إلــى من تحت أقدامها الجنـة (أمـي العزيزة) أطـال الله في عمرها

إلــى مـن كللـه الله بالـهيبـة والوقـار وعلمنـي العطـاء بـدون انتظـار وهـو مـن أحمـل اسـمه بكـل افتخـار (والدي العزيز) ...

إلـى من تابعني ونصحني ووجهني حتى أتممت بحثي ، إلى أستاذي الفاضل ..

إلى بلدي الجريح العراق الحبيب ...

اهدي ثمرة جهدي

(ب)

شكـــر وتقـدير

الحمـد لله رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى سـيدنا محمد الطاهر الأمين (صلّى الله عليه وآله وسلّم).

أما بعد ...

أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي في كلية الآداب / قسم الجغرافيـة لجهـودهم المتميـزة خـلال سـنين الدراسـة ولتوجيهاتهم لي أثناء كتابة البحث فجزاهم الله خيراً عن العلم وأهله ...

كمـا أسـجل شـكري وتقـديري إلـى أسـتاذتي المشـرفة الـــدكتورة (صبرية علي حسين) لما أحاطتني به من رعاية علمية

، وما بذلته من جهد ووقت ثمين ، ومنحتني ثقة وإيمان بعملي ...

وأتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان للجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة البحث وتعضيدها لما قد يعتريها من زلل أو خلل فجزاهم الله خيراً عن العلم وأهله ...

وإلى جميع أساتذتي في جامعة القادسية/ كلية الآداب / قسم الجغرافية .. وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون من التوجيه وتوفير المصادر ...

إلى كل هؤلاء شكراً جزيلا

(ج)

الفهرست

ت	الموضوع	الصفحة
١	الآية	أ
٢	الإهداء	ب
٣	شكر وتقدير	ج
٤	الفهرست	د
٥	**المبحث الأول / الإطار النظري**	١
٦	مشكلة البحث	١
٧	فرضية البحث	١
٨	أهمية البحث	١
٩	منهجية البحث	٢
١٠	حدود البحث	٢
١١	هيكلية البحث	٢
١٢	**المبحث الثاني / الخصائص السكانية في الوطن العربي**	٣
١٣	**أولاً** / معدلات النمو السكاني في الوطن العربي	٣

١٤	**ثانياً** / الوفيات	١٥
١٥	**ثالثاً** / الهجرة	٢٢
١٦	**المبحث الثالث / مفهوم النمو الحضري**	٣١
١٧	**المبحث الرابع / أسباب التحضر ونمو المدن**	٣٩
١٨	**المبحث الخامس / آثار النمو الحضري**	٤٠
١٩	**المصادر**	٤٢

فهرست الجداول والأشكال

ت	الموضوع	الصفحة
١	جدول رقم (١) : معدل النمو السنوي لسكان الوطن العربي للمدة (١٩٧٥ – ١٩٩٨)	٥
٢	جدول رقم (٢) : معدل النمو السنوي لسكان الوطن العربي للمدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٠)	٦
٣	شكل رقم (١) : سكان الدول العربية لعام (٢٠٠٦) والمتوقع لعام (٢٠٢٥)	٧
٤	جدول رقم (٣) : مستقبل الوطن العربي بحسب أقطاره للفترات (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)	٨
٥	جدول رقم (٤) : معدلات الخصوبة في الوطن العربي لعام (٢٠٠٠)	١١
٦	جدول رقم (٥) :مستويات الخصوبة في الوطن العربي والعالم حتى عام (٢٠٠٠)	١٢
٧	جدول رقم (٦) :معدل المواليد الخام ومعدل الخصوبة الكلية في الوطن العربي	١٣

	للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)	
٨	جدول رقم (٧) : تطور أمد الحياة في مصر والكويت حتى عام (٢٠٠٠)	١٦
٩	جدول رقم (٨) : معدل الوفيات الخام وأمد الحياة المتوقع عند الميلاد في الوطن العربي للمدة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)	١٧
١٠	جدول رقم (٩) : معدل الوفيات والمواليد الرضع في الوطن العربي لعام (١٩٩٧)	١٩
١١	جدول رقم (١٠) : معدلات الوفيات في الوطن العربي بالألف لعام (٢٠٠٠) ونسبة الوفيات في كل قطر إلى مجمل الوفيات في الوطن العربي ككل	٢١
١٢	شكل رقم (٢) : اختلاف معدل الأعمار الذكور والإناث في الوطن العربي	٢٧
١٣	جدول رقم (١١) : الهيكل العمري للأقطار العربية (نسبة مئوية)	٣٠

المبحث الأول / الإطار النظري

أولاً / مشكلة البحث :

١) ما هي خصائص السكان في الوطن العربي ؟

٢) ما هو مفهوم التحضر ؟

٣) ما هي أهم أسباب التحضر ؟

٤) هل هناك آثار للتحضر والنمو الحضري في الوطن العربي ؟

ثانياً / فرضية البحث :

١) تتثمل الخصائص السكانية في الوطن العربي بدراسة النمو السكاني وتوزيعه والترتيب العمري والنوعي فيه .
٢) هناك تباين واضح في ظاهرة التحضر في دول الوطن العربي .
٣) هناك عدة أسباب للتحضر تمثلت بالنمو السكاني والهجرة والخصوبة العالية .
٤) أثرت ظاهرة التحضر في الوطن العربي على جميع الخدمات الاقتصادية والتعليمية والصحية وكذلك البنى التحتية .

ثالثاً / أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة الخصائص السكانية في الوطن العربي والوقوف على أعداد السكان وتوزيعهم عددياً ونسبياً وكذلك التعرف على ظاهرة التحضر وتوزيعها في الوطن العربي ومعرفة أكثر الدول العربية تحضراً وكذلك الوقوف على أهم أسباب ظاهرة التحضر والنمو الحضري لغرض وضع الحلول المناسبة لها في كافة دول الوطن العربي ومعرفة أثر تلك الظاهرة على تلك الدول .

رابعاً / منهجية البحث :

من أجل تحقيق هدف البحث ، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الجغرافي المنبثق عن المنهج العام في الجغرافية القائمة على التوزيع والتحليل والربط بين الظاهرات الجغرافية .

خامساً / حدود البحث :

يحظى الوطن العربي بموقع جغرافي متميز يشكل في أبعاده موارد قوة سياسية واقتصادية وعسكرية مؤثرة فيما لو أحسن استخدام تلك الموارد إذ يشغل الوطن العربي مساحة عظيمة

الاتساع من اليابسة تبلغ (١٤) مليون كم^{٢} وهو بذلك أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية بل يفوق مساحة قارة أوروبا وتمتد تلك المساحة عبر قارتي أفريقيا وآسيا امتداد شاسعاً ويقع بين دائرتي عرض (٣٠) جنوباً و (٣٧) شمالاً تقريباً وبين خطي طول (١٧) غرباً إلى الخليج العربي شرقاً حوالي (٦٠٠٠ كم) وكما يبلغ أقصى امتداد له من الجنوب عند الحدود الجنوبية للسودان وعند الحدود الشمالية لسوريا والعراق نحو (٤٠٠٠ كم) ويقع جغرافياً الخليج العربي وإيران شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً .

سادساً / هيكلية البحث :

لقد تكون البحث من مقدمة وخمسة مباحث ، تحدث المبحث الأول عن الإطار النظري للبحث ، وفي المبحث الثاني فقد تطرق إلى دراسة نمو السكان في الوطن العربي ، وأما المبحث الثالث فقد اهتم بدراسة مفهوم النمو الحضري ومستوياته في الوطن العربي ، أما المبحث الرابع فقد تطرق إلى أسباب التحضر نحو المدن ، وأما المبحث الخامس فقد اهتم بدراسة آثار النمو الحضري .

المبحث الثاني / الخصائص السكانية في الوطن العربي

أولاً / معدلات النمو السكاني في الوطن العربي

أ) تطور الحجم السكاني في الوطن العربي :

لا يختلف الوطن العربي عن سائر الدول النامية الأخرى في مسار العالم لنمو السكان باستثناء بعض الحقب الزمنية التي شهدت فيها أقطار معينة لنمو سكاني عالي ، فبعد أن كان هناك تقارب في معدل نمو السكان ازدادت الفجوة واستعت في أواسط القرن العشرين

غير أنها بدأت بالتقلص ولكن بصورة بطيئة ، والمشكلة التي تعاني منها الدول النامية إذن المشكلة مضاعفة ، فهي من جهة ما تزال تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وهي من جهة أخرى تعاني من ارتفاع نسبي في معدل نمو السكان ، غير أن هذه المعاناة تظل نسبية لكونها ناجمة عن استمرار تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان[١] ويتوزع السكان في قارتي أفريقيا التي تضم كلا من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان والصومال وأريتريا حيث يسكن فيها (١٥٩,٤) مليون نسمة أي ما يعادل (٦٣,٥ %) من مجموع سكان الوطن العربي ، وغي آسيا التي تضم كلا من لبنان والكويت وفلسطين المحتلة والأردن وسوريا والعراق والسعودية واليمن وعمان والإمارات العربية وقطر والبحرين ويسكن فيها (٩١,٦) مليون نسمة أي ما يعادل (٣٦,٥ %) من مجموع سكان الوطن العربي .

وإذا ما نظرنا إلى السكان في الوطن العربي نظرة موحدة إلى مدى توفر الفرصة في خلق عوامل التكامل في مجال القوى العاملة والسكان النشيطين اقتصادياً وفي حرية انتقالهم من جزء إلى آخر يمكن أن نجعل من هذه القوى قيمة إحدى العناصر القوية التي تدعم الأمن القومي العربي[٢] .

ويتميز الوطن العربي بارتفاع معدل النمو السكاني ، إذ يصل إلى نحو (٣,٨ %) سنوياً خلال المدة (١٩٧٥ – ١٩٩٨) جدول رقم (١) ، وهو يفوق المتوسط العالمي ومعدل الدول النامية ، وهذا المعدل ناجم عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى عامل الهجرة .

ويمكن تصنيف الأقطار العربية إلى عدة مجموعات متميزة حسب معدلات النمو السكاني :-

١) أقطار ذات معدل فائق الارتفاع (أكثر من ٣,٣ %) وتمثل أقطار الخليج العربي والأردن وليبيا وجيبوتي وأقطار منطقة الخليج العربي يتضاعف سكانها كل عشرين سنة .

---

(١) صبري فارس الهيتي ، حسن أبوسمور ، جغرافية الوطن العربي ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٢ – ١٢٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ – ١٢٣ .

٢) أقطـار ذات معـدل مرتفـع (٣,٩ % - ٣,٣ %) وتضـم هـذه المجموعـة العـراق وسورية تفوق معدلات أقطـار هذه المجموعـة المتوسـط العـالمي ومتوسـط البلـدان النامية .

٣) أقطار تقارب معدلات متوسط الوطن العربي أو أقل (٣,٨ % فأقل) وتشمل مـا تبقـى من الأقطار العربية وتضم هذه المجموعة :

أ) أقطار ذات معدلات مرتفعة (أكثر من المتوسط العالمي باستثناء لبنان) ولكن فـي طريقهـا إلـى الانخفـاض حيـث يـؤثر تنظـيم الأسـرة فيهـا كثيـراً فـي تخفـيض الخصوبة وتضم كل من مصر وتونس والمغرب بالإضـافة إلـى لبنـان والجزائـر والسودان .

ب) أقطار ذات معدلات في طريقها إلى الارتفاع وتشمل موريتانيا والصومال واليمن وهي مجموعة الأقطار التي لا تزال معدلات الوفيات فيها عالية .

جدول رقم (١)

معدل النمو السنوي لسكان الوطن العربي للمدة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٨)

القطر	معدل النمو % ١٩٧٥ ــ ١٩٩٨	القطر	معدل النمو % ١٩٧٥ ــ ١٩٩٨
الكويت	٣,٦	اليمن	٣,٩
قطر	٥,٤	السودان	٣,٥

البحرين	٣,٥	موريتانيا	٣,٧
الإمارات	٦,٩	جيبوتي	٤,٩
سوريا	٣,٣	الصومال	٣,٦
السعودية	٤,٦	الوطن العربي	٣,٨
ليبيا	٣,٥	العراق	٣,٠
تونس	٣,٣	الأردن	٣,٩
عمان	٤,٤	لبنان	١,٦
الجزائر	٨,٣	البلدان النامية	٣,٠
المغرب	٣,٠	العالم	١,٦
مصر	٣,٣		

المصدر : عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج١ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥٩ – ٣٦٠ .

تشير بيانات الجدول رقم (٢) والخريطة رقم (٢) إلى معدلات النمو السكاني للمدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) في جميع الأقطار العربية عدا عمان والأردن وليبيا وسوريا ومصر ، وبسبب النمو السريع لسكان الوطن العربي أصبحت بعض الأقطار العربية تعاني من مشكلة فقدان التوازن بسبب معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعدل النمو السكاني متمثلة بكل من مصر والمغرب واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال ، مما يتطلب الأخذ بتنظيم الأسرة في هذه الأقطار الأخرى مثل أقطار الخليج العربي ذات نمو سكاني مرتفع إلا أنها تمثل نطاق الحجم السكاني الأقل من المواد ولا تمارس أي سياسة لتخفيض نموها الطبيعي وإن كانت تتحكم في الهجرة الواحدة إليها إلى حد كبير .

جدول رقم (٢)

معدل النمو السنوي لسكان الوطن العربي للمدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٠)

القطر	معدل النمو % ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٠	القطر	معدل النمو % ١٩٩٣ ــ ٢٠٠٠
الكويت	٠,٣	اليمن	٣,٧
قطر	١,٩	السودان	٣,٧
البحرين	٣,٤	موريتانيا	٣,٦
الإمارات	٣,١	جيبوتي	٣,١
سوريا	٣,٤	الصومال	٣,٧
السعودية	٣,١	المغرب	١,٩
ليبيا	٣,٤	العراق	٣,٩
تونس	١,٨	الأردن	٣,٨
عمان	٤,٠	لبنان	٣,٣
الجزائر	٣,٣	البلدان النامية	٠٣,٨
مصر	٣,٠	الوطن العربي	٣,٥
العالم	١,٥	البلدان الصناعية	٠,٤

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٧ ــ ١٤٨ .

واستمر النمو السكاني بالارتفاع في الوطن العربي وكما هو موضح في الشكل رقم (١) حيث بلغ مجموع سكان الوطن العربي عام (٢٠٠٦) بحدود (٣٣٠٥٠١٠٠٠) نسمة وبما يشمل (٥ %) من إجمالي سكان العالم ويتوزعون على رقعة جغرافية تمتد في قارتي آسيا وأفريقيا وتجمعهم قواسم مشتركة اجتماعية وديمغرافية ولغوية ودينية فضلاً عن التاريخ الحضاري العربي والمصيري المشترك .

إن مجموع سكان الشعوب العربية التي تقع أقطارها في القارة الأفريقية (٢١٥٣٠٠٠٠٠) نسمة أي ما يساوي (٦٤,٤ %) من إجمالي السكان التي تأتي في مقدمتها جمهورية مصر

حيث يبلغ عدد سكانها (٧٥,٤) مليون نسة وبنسبة (٢٢,٥ %) من إجمالي سكان الوطن العربي ، يليها السودان والجزائر والمملكة المغربية في حين العراق يأتي في مقدمة الأقطار الآسيوية في حجم سكانها الذي يبلغ (٣٩,٦) مليون نسمة تليها السعودية بعدد سكانها (٣٤,١) مليون نسمة ثم اليمن وسوريا .

شكل رقم (١)

سكان الدول العربية لعام (٢٠٠٦) والمتوقع لعام (٢٠٢٥)

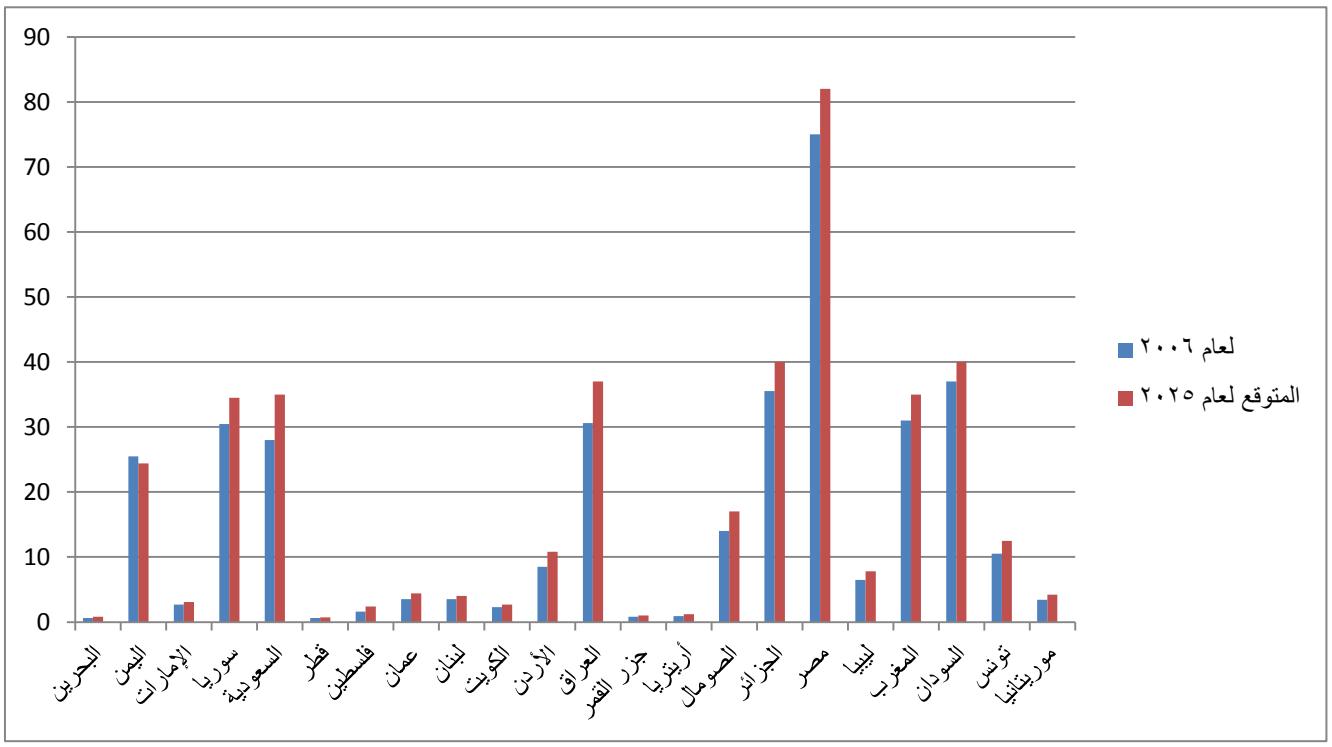

التوقعات المستقبلية لنمو السكان في الوطن العربي للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)

يتضح من الجدول رقم (٣) أن عدد السكان في الوطن العربي يتوقع أن يصل في عام ٢٠١٠ إلى نحو (٣٥٣ مليون نسمة) أي بزيادة (٧٠,٦) مليون نسمة عن عام ٢٠٠٠ ، كما يتوقع يصل عدد سكان الوطن العربي إلى نحو (٤٢١) مليون نسمة سنة ٢٠٢٠ ويلاحظ أن أفريقيا العربية تستحوذ حوالي ثلثي سكان الوطن العربي .

في حين يقع الثلث المتبقي في آسيا العربية ، إلى أن نسبة القسم الأفريقي يتوقع أن يستمر في تناقصه تدريجياً بصالح القسم الآسيوي من الوطن العربي ، حيث تبلغ نسبة الجزء

الأفريقي (٦٢,٢ % - ٦١,٤٥ %) في السنوات (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) على التوالي ، كما يلاحظ أن مصر تبقى تحتل نسبة سكانية عالية من الوطن العربي .

جدول رقم (٣)

مستقبل الوطن العربي بحسب أقطاره للفترات (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)

القطر	٢٠١٠	٢٠٢٠	القطر	٢٠١٠	٢٠٢٠
الكويت	٢٤٢٠	٢٨١٣	لبنان	٣٧٢٣	٤١٧٢
قطر	٦٩٢	٧٦١	الجزائر	٣٨٣٠٤	٤٣٨٥٨
البحرين	٧١٣	٨١٣	المغرب	٣٢٨١٧	٣٦٧٤٢
الإمارات	٢٨٥١	٣١٧٠	مصر	٨٠٠٦٢	٩٠٤٩١
سوريا	٣٠٤٤٦	٣٤٥٥٥	اليمن	٢٥٣٦٦	٢٤١٩٠
السعودية	٣٨٧٧٨	٣٦٤٢٣	السودان	٣٩٣٥٧	٤٢١٩٣
ليبيا	٦٩٨٣	٨١٠٣	موريتانيا	٣٤٥١	٤٣٣٨
تونس	١٠٩٢٩	١٢٢٥٤	جيبوتي	٧٨٥	٩٤٨
عمان	٣٧١٥	٤٧١٩	فلسطين	١٦٥٥	٢٣٦٦
العراق	٣٠٣٣٩	٣٧٦٦٤	الصومال	١٤١٢١	١٨٧٣٩
الأردن	٨٧٩٨	١١٠٩٠	الوطن العربي	٣٥٣٢٣٣	٤٢١٣٠٦

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٩ – ١٥١ .

أما في عام ٢٠٢٥ فيتوقع أن يصل عدد السكان في الوطن العربي بحدود (٣٤٨,٨٦٥) مليون نسمة على أساس تقدير نسبة التغير السنوي بحدود (٢,٢٠ %) ما بين السنوات (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) ويصل (٤٧٧,٨٠٠) مليون نسمة عام (٢٠٢٥) وذلك على أساس تقدير نسبة التغير السكاني السنوي بحدود (٢,٧ %) ما بين السنوات (٢٠١٠ – ٢٠٢٥) وقد جاء تقدير هذه النسب على ضوء ما حصل من تغير فيها ما بين (١٩٧٠ – ٢٠٠٠) [١] .

عناصر النمو السكاني

(١) محمد فوزي حلوه ، الجغرافيا السكانية والموارد البشرية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ١٨ .

يمثل نمو السكان سواء كان موجباً أم سالباً بثلاث متغيرات هي المواليد (الخصوبة) والوفيات والهجرة ، ولا يمكن أن يقدر هذا النمو بمتغير واحد وإنما بجميع تلك المتغيرات ولكن بدرجات متفاوتة ، وتؤثر هذه المتغيرات مباشرة في خصائص السكان الرئيسية من حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم[١] ، وتتأثر هذه العناصر وفعاليتها في أي مجتمع بمنظومة من المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية لذلك المجتمع[٢] .

وعليه سنتناول في هذا الجانب تحليل عناصر الحركة الطبيعية للسكان والكشف عن مدى إسهامها في ظاهرة النمو من خلال عناصر النمو السكاني الثلاثة الخصوبة والوفيات والهجرة ، وعلى النحو الآتي :-

أولاً / الخصوبة :

إن ظاهرة الخصوبة السكانية لا تعني شيئاً إلا إذا أدخلت في تعدادات منتظمة تعطيها ولادات إحصائية يمكن من خلالها التعرف على حجم تلك الظاهرات وتباينها مكانياً وزمانياً ، وهذا لا يتم إلا عن طريق وضع مقاييس (مؤشرات) إحصائية قادرة على التعبير عنها رقمياً ، وهذه المقاييس تتفاوت في مدلولاتها كمؤشرات ديمغرافية تباعدت عيوبها ومزاياها وطرائق احتسابها بمقدار ما متاح من بيانات تفصيلية تتناول الخصوبة ممثلة بالمرأة في مدة حملها وولادتها الحية ، إذ لا يوجد مقياس واحد يمكن عده ملائماً لكل الأغراض ، فقد يكون أحدها ملائماً في ظروف معينة وغير ملائم في ظروف أخرى[٣] .

إن حقيقة وموضوعية معدلات الخصوبة تستند أساساً إلى دقة الإحصاءات الحياتية المتعلقة بالولادات في كل رقعة جغرافية من العالم ، ولابد من الإشارة هنا إلى عدم وجود نظام تسجيل دقيق لهذه الولادات ليست في الوطن العربي فحسب بل في معظم الدول النامية على

---

(١) محمادي عباس البشري ، التغيرات السكانية في محافظة القادسية ١٩٧٧ – ١٩٩٧ ، دراسة في جغرافية السكان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٠١ .

(٢) صفوح الأخرس ، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، وزارة الثقافة والإرشاد ، دمشق ، ١٩٨٠ ، ص١٠٩ .

(٣) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، أنماط خصوبة المرأة في العراق ، هيأة التعداد العام والدراسات السكانية ، آذار ، ١٩٨٠ ، ص٣ .

الرغم من توافر القسر الإلزامي لتسجيل هذه الواقعة الحياتية وأن الأغلبية لا يلجؤون إلى تسجيلها ما لم تكن هناك ضرورة ماسة ملزمة لهم [1].

سنقتصر في هذا الموضوع على العوامل الديمغرافية ، يبين لنا جدول رقم (٤) أن نسبة الخصوبة كانت مرتفعة في كل البلاد العربية إذا ما استثنينا دول لبنان وتونس والكويت والتي تفوق نسبة الخصوبة فيها (٣,١) بقليل وتنقسم بقية الأقطار العربية إلى ثلاث فئات رئيسية هي :-

المجموعة الأولى / مجموعة ذات خصوبة عالية وتمثلها اليمن (٧,٦) وعمان (٧,٣) والصومال (٧) وليبيا (٦,٤) .

المجموعة الثانية / وهي دول متوسطة الخصوبة وتضم كل من السعودية (٥,٨) جيبوتي (٥,٧) ولكل من السودان والعراق (٥,٦) والأردن .

المجموعة الثالثة / وهي الدول ذات الخصوبة المنخفضة وتضم كل من قطر (٤,٣) والإمارات (٤,٣) ولكل من مصر والجزائر (٣,٩) أما في المغرب والبحرين (٣,٨) لكل منهما ، غير أن الخصوبة لا تمثل الكثير للنمو السكاني في مجتمع تعدد الزوجات وهو ما رفع بجزء من الشباب العربي للتزويج من أجنبيات إضافة إلى زوجاتهم .

جدول رقم (٤)
معدلات الخصوبة في الوطن العربي لعام (٢٠٠٠)

القطر	الخصوبة	القطر	الخصوبة
الكويت	٣,١	تونس	٣,٢
قطر	٤,٣	الجزائر	٣,٩
البحرين	٣,٨	المغرب	٣,٨
الإمارات	٤,٣	مصر	٣,٩
سوريا	-	السودان	٥,٧

(١) رعد معتز أحمد الخزرجي ، الخصب السكاني وتحليله المكاني في محافظة ديالى ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية .

السعودية	٥,٩	موريتانيا	٦,٤
لبنان	٣,١	جيبوتي	٥,٨
اليمن	٧,٦	ليبيا	٦,٤
عمان	٧,٣	الصومال	٧
العراق	٥,٧	الجناح الغربي	٥,١
الأردن	٥,٦	الوطن العربي	٥,٣
الجناح الشرقي	٥,٥		

المصدر : عبدالعباس فضيح الغريري وآخرون ، جغرافية الوطن العربي ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٠ – ١٨٢ .

وأن الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأطفال يعود إلى عدة أسباب أهمها ما يأتي :-

١) تعويض النقص الحاصل في عدد الأولاد نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات ويوجد هذا النمط في المجتمعات الصغيرة .

٢) ضمن شيخوخة الأبوين ، سواء من الناحية المادية (الاقتصادية) أو من الناحية المعنوية .

٣) انتشار نظام العائلة الكبيرة واستمرار أهمية عدد الأولاد في اقتصاديات الأسرة ويسع هذا النمط في المجتمعات الزراعية والتقليدية .

٤) الاعتزاز والتفاخر والشعور بالزهو بكثرة الأطفال وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة والهيبة والنفوذ والقوة للأسر التي تنجب أكبر عدد من الأطفال .

ويظهر من مقارنة معدل المواليد الخام في الوطن العربي بين الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٥٥) والتسعينيات (١٩٩٠ – ١٩٩٥) انخفاضاً قدره (١٣,٧) ولادات حية لكل ألف من السكان سنوياً ، مقابل (١٦,٥) ولادة في العالم النامي و (٩,٤) ولادة في العالم المتقدم ، وبعبارة أخرى كان انخفاض مستوى الخصوبة في العالم النامي بنسبة تزيد مرة وثلث المرة كما يماثلها في الوطن العربي .

جدول رقم (٥)

مستويات الخصوبة في الوطن العربي والعالم حتى عام (٢٠٠٠)

الإقليم	معدل المواليد الخام (بالألف)			معدل الخصوبة الكلية (طفل / إمرأة)		
	١٩٨٠-	١٩٩٠-	١٩٩٥-	١٩٨٠-	١٩٩٠-	١٩٩٥-

	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠
الوطن العربي	٤٢,٥	٣٤,٢	٣١,٩	٥,٩٧	٤,٩	٤,٧
الدول المتقدمة	١٥,٢	١٢,٦	١٢,٢	١,٩٣	١,٧	١,٧١
الدول النامية	٣١,٨	٢٨,٣	٢٦,٥	٤,١٩	٣,٤٨	٣,٢٨
العالم	٢٧,٧	٢٥	٢٣,٧	٣,٦١	٣,١٠	٢,٩٧

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٦ – ١٧٥ .

جدول رقم (٦)

معدل المواليد الخام ومعدل الخصوبة الكلية في الوطن العربي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

القطر	معدل المواليد الخام (بالألف)		معدل الخصوبة الكلية (طفل / إمرأة)	
	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠
الكويت	٢٤,٨	٢٢,١	٣,٢	٢,٨٩
لبنان	٢٦,٩	٢٣,٨	٣,٠٩	٢,٦٩
الأردن	٣٦,٩	٣٤,٨	٥,٥٨	٤,٨٦

البحرين	٢٥,٧	٢٠,٥	٣,٤٣	٢,٩٠
الجزائر	٣٠,٨	٢٩,٢	٤,٣	٣,٨١
العراق	٣٨,٤	٣٦,٤	٥,٧	٥,٢٥
مصر	٢٨,٩	٢٦,٣	٣,٨	٣,٤
جيبوتي	٣٩,٠	٣٧,١	٥,٨	٥,٣
ليبيا	٤١,٩	٤٠,٩	٦,٤	٦,٢
موريتانيا	٤٢,٦	٤٠,٥	٥,٩	٥,٥
المغرب	٢٥,٣	٢٥,٦	٣,٣٣	٣,١٠
عمان	٣٨,٩	٣٥,٣	٦,٧	٥,٨٥
قطر	١٩,٩	١٨,٠	٤,١٠	٣,٣٤
السعودية	٣٥,١	٣٣,٨	٦,٣٧	٥,٨
الصومال	٥٢,١	٥٢,٣	٧,٢٥	٧,٢٥
السودان	٣٤,٩	٣٣.١	٥,٠	٤,٦١
سوريا	٣٣,٢	٣٠,٤	٤,٧	٤,٠
تونس	٣٤,١	٢٠,٦	٣,١٣	٣,٥٥
الإمارات	٢١,٠	١٨,٥	٣,٥٠	٣,٤٢
اليمن	٤٨,٦	٤٧,٧	٧,٦	٧,٦

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٩ .

ومما لاشك فيه أن ارتفاع معدلات الخصوبة لا ينعكس فقط على حجم السكان ، بل يمتد تأثيره إلى ترتيبهم العمري وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافي ، وتعد عملية الإنجاب والتكاثر بهذا العدد المحدد الأول والرئيسي لتصدير الملامح للترتيب العمري للسكان [١].

(١) منير عبدالله كرداشة ، علم السكان الديمغرافي ، ط١ ، أربد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥ – ٧٧ .

وتشير البيانات المتيسرة في أوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى عدم حدوث تغير كبير في مستويات الخصوبة عام ١٩٦٠ في (١٣) قطراً عربياً من مجموع (٢٢) قطراً ، وأن (١١) قطراً منها شهدت أعلى معدلات للنمو السكاني في العالم ، واستمدت مستويات الخصوبة واتجاهاتها المرتفعة في الوطن العربي ولم تنخفض خلال العقود الثلاثة الماضية سوى في اربعة أقطار ، فقد ظلت معدلات الخصوبة حتى عام ١٩٨٥ ولم تنحدر عن (٦) أطفال إلا في لبنان (٤) ومصر (٥) أطفال وتونس (٥) أطفال والمغرب (٥,١) أطفال ، أما العراق فهي (٦,٧) طفل سنة ١٩٨٥ بالمقارنة مع (٧,٣) طفل سنة ١٩٥٠ .

وأشارت البيانات في جدول رقم (٥) إلى أن معدل المواليد ما زال مرتفعاً ، وبالرغم من انخفاض المعدل في بعض الأقطار العربية ، كما في مصر وتونس اللتين انخفضت فيها المعدل بنسبة (٧%) و (١٥%) على التوالي بسبب اتباع سياسة تنظيم الأسرة فيها بهدف خفض معدل المواليد ، فإن معدل المواليد ما زال يصل إلى (٣٤,٢) بالألف خلال المدة (١٩٩٠ – ١٩٩٥) مقابل (٢٥) بالألف كمتوسط عالمي و (١٣,٦) بالألف في العالم المتقدم ، وانخفاض المعدل إلى أكثر من ذلك في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين .

أما ما يلاحظ ومن خلال جدول رقم (٦) في بعض أقطار الخليج العربي (الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات) من انخفاض معدل المواليد حيث يتراوح ما بين (٣١–٣٧) بالألف وليس سببه اتباع سياسة سكانية هدفها خفض مستوى الخصوبة وإنما سببه الانتقاء النوعي العمري للهجرة الواحدة إلى منطقة الخليج العربي بحيث يصبح حجم السكان الوافدين أكثر من سكان المواطنين فينعكس معدل المواليد على إجمالي الدولة [١] .

ثانياً / الوفيات :

تعد الوفيات أحد العوامل الرئيسية لنمو السكان حيث يزدادون طبيعياً عن طريق المواليد وينقصون عن طريق الوفيات ، وأن تحليل ظاهرة الوفيات تحليلاً علمياً يعد من الأمور

(١) عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، مصدر سابق ، ص٢٥٥ .

المهمة التي تسبق عملية وضع سياسة صحيحة مناسبة يكون هدفها توفير أفضل الوسائل للسيطرة على الأمراض ومسبباتها [١] .

إن وفيات الرضع والأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١ – ٤) سنوات من العمر ذات الأهمية في الدراسات السكانية لأنها تعطي مؤشراً واضحاً عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية وهي في الوقت نفسه ذات دلالة كبرى على الحالة الصحية العامة والوضع الصحي للأمهات الحوامل والأجنة قبل وبعد ولادتها [٢] .

أما العوامل المؤثرة في وفيات الأطفال الرضع وتجعلها تختلف مكانياً فهي عدة ، ومنها نسبة سكان الريف التي لها أهمية كبيرة ويؤدي ارتفاعها إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع وينخفض هذا المعدل بانخفاض نسبة سكان الريف [٣] .

ومن العوامل الأخرى معدل دخل الأسرة ونسبة الخدمات الصحية ، نسبة الإناث الحاصلات على الشهادة المتوسطة والإعدادية ، معدل المواليد الخام ، عمر الأم ، عدد الأطفال في الأسرة ، فترة المباعدة بين الولادات ، والرضاعة الطبيعية [٤] .

عرف الوطن العربي حلال النصف الأول من القرن العشرين بتخلف المستوى الاقتصادي وتدني حالته الاجتماعية حيث كان سكانه يعاني من نقص تغذية وقلة الخدمات الصحية وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات وخاصة الرضع منهم . ومن أشهر الأمراض التي كان يصاب بها سكان الوطن العربي الملاريا ، ففي العراق على سبيل المثال كان هذا المرض مسؤولاً عن وفاة (٥٠٠٠٠) شخص سنوياً ونجاحه في محافظتي نينوى وميسان ، أما الحمى الصفراء فكانت متركزة في السودان والبلهارزيا منتشرة في مناطق الري الدائم مثل مصر وجنوب العراق (ميسان وذي قار وواسط) والأنكلوستوما في العراق والأردن ومصر والسودان ، كما أن مرض التراخوما كان متوطناً في كثير من الأقطار العربية .

---

(١) رياض إبراهيم السعدي ، الوفيات واتجاهاتها في الجزائر ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجدل (١٩) ، ١٩٨٧ ، ص٤٠ .

(٢) ناصر عبدالله علي الكثيري ، حي المحدادة في مدينة عدن ، دراسة في جغرافية السكان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ ، ص٥٥ .

(٣) عباس فاضل السعدي ، وفيات الرضع والحصار الاقتصادي في العراق ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، العدد (٤٤) ، ١٩٩٦ ، ص٥٥ .

(٤) حسين جعاز ناصر ، التباين المكاني لوفيات الأطفال الرضع في محافظة النجف ، رسال ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١٠٩ – ١٢٤ .

وتشترك جميع الأقطار العربية بأمراض سوء التغذية حيث أن الغذاء الشتوي كان المادة الأساسية للطعام في الوطن العربي لرخص أثمانه وسهولة حفظه وتداوله ، وأن اقتصار الغذاء على هذا النوع من الطعام ويقل السكان المصابون بأمراض سوء التغذية لاسيما سكان الوطن العربي الذين تقل مقاومتهم للأمراض المعدية مثل أمراض الأنيميا والبلاجر البربري لاسيما في المناطق التي يعتمد غذائها على الذرة . والمعروف أن نقص المواد الزلالية ومع تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الخدمات الصحية بعد ظهور المبيدات الحشرية واهتمام الحكومات بالتطعيم وتزايد ممثليها بالريف ، بدأت معدلات الوفيات بالانخفاض التدريجي . وباستخدام مؤشر آخر للوفيات وهو الأجل المتوقع عند الميلاد ، نجد النتائج متشابهة حيث تشير البيانات إلى أن الأجل المتوقع بلغ في الوطن العربي نحو (٦٣,٥) سنة ، وهو قريب من مستوى الدول النامية ، مما تقدم تزايد عدد السكان الذين يصلون إلى أعمار متقدمة فوق الستين أو الخامس والستين بسبب التمكن من مقاومة الأمراض ، ويمكن اتخاذ مصر والكويت مثلين على ذلك ، كما يتضح من الجدول رقم (٧) [١].

جدول رقم (٧)
تطور أمد الحياة في مصر والكويت حتى عام (٢٠٠٠)

مصر		الكويت	
العام	أمد الحياة	العام	أمد الحياة
١٩٣٧	٤١,٩	١٩٦٥	٦٢
١٩٦٠	٥٢,٧	١٩٧٠	٦٧,٢
١٩٧٦	٥٣,٠	١٩٧٥	٧٠
١٩٨٣	٥٦,٠	١٩٨٣	٧٠
١٩٩٥ ــ ٢٠٠٠	٦٦,٣	١٩٩٥ ــ ٢٠٠٠	٧٥,٩

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٩ .

(١) عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ ــ ١٦٨ .

وعند مقارنة مستوى الوفيات بين الأقطار العربية نجد التفاوت واضحاً فيما بينها ، ويشمل أدنى مستوى في الوفاة عام (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) في اقطار الخليج العربي حيث يتراوح معدل الوفيات فيما بينها (٣) وأكثر من (٤) بالألف بقليل كما في جدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

معدل الوفيات الخام وأمد الحياة المتوقع عند الميلاد في الوطن العربي للمدة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)

القطر	١٩٩٣		١٩٩٥-٢٠٠٠	
	معدل الوفيات الخام (بالألف)	أمد الحياة (سنة)	معدل الوفيات الخام (بالألف)	أمد الحياة (سنة)
البحرين	٤	٧١,٧	٣,٦	٧٢,٩
الإمارات	٢,٧	٧٣,٩	٢,٩	٨٤,٨
قطر	٣,٤	٧٠,٦	٣,٧	٧١,٧
الكويت	٢,١	٧٥	٢,٢	٧٥,٩
السعودية	٤,٦	٦٩,٩	٤,١	٧١,٤
عمان	٤,٨	٦٩,٨	٤,١	٧٠,٩
الأردن	٥,٤	٦٨,١	٤,٦	٧٠,١
العراق	٦,٧	٦٦,١	٨,٥	٦٢,٤
سوريا	٥,٧	٦٧,٣	٤,٩	٦٨,٩
لبنان	٧	٦٨,٧	٦,٤	٦٩,٩
مصر	٨	٦٣,٩	٦,٨	٦٦,٣
ليبيا	٧,٩	٦٣,٤	٤,٦	٧٠,٠
تونس	٦,٣	٦٨	٦,٧	٦٩,٥
الجزائر	٦,٣	٦٧,٣	٥,٦	٦٨,٩
المغرب	٨	٦٣,٦	٦,٧	٦٦,٦
موريتانيا	١٤,٣	٥١,٧	١٣,٣	٥٣,٥
جيبوتي	١٦	٤٨,٤	١٤,٨	٥٠,٤
الصومال	١٨,٥	٤٧,٢	١٨,٤	٤٧
السودان	١٣	٥٣,١	١١,٥	٥٥
اليمن	١٥,٣	٥٠,٤	١٠و٤	٥٨
الوطن العربي	٨,٥	٦٢,٩	٨,٢	٦٣,٥

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٧١ .

ويمكن أن تقسم الدول العربية إلى اربع مجاميع من حيث مستويات الوفيات لعام ١٩٩٧ وبالاعتماد على الجدول رقم (٩) .

ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أربع مجاميع من حيث مستويات الوفيات لعام ١٩٩٧ وبالاعتماد على الجدول رقم (٩) :-

١) مجموعة الدول المرتفعة الوفيات وتقسم إلى دول المغرب (٨,١) بالألف وليبيا (٨) بالألف وهي ذات مستويات تغطية اجتماعية متوسطة .

٢) مجموعة ذات نسب وفيات متوسطة وتتمثل في دول مصر (٧,٣) بالألف ولبنان (٧,١) بالألف والعراق (٦,٧) بالألف والجزائر (٦,٤) بالألف وتونس (٦,٤) بالألف وهذه الدول تتميز بانخفاض نسبة الوفيات للرضع والأطفال .

٣) دول ذات نسب وفيات منخفضة وتتراوح بين (٦,٤) بالألف وتنخفض بها وفيات الأطفال بشكل ملموس وتمثلها الأردن (٥,٥) بالألف وسوريا (٥,٣) بالألف والسعودية (٥,١) بالألف وعمان (٤,٨) بالألف والبحرين (٤) بالألف ويعود الانخفاض فيها إلى توفر الخدمات الصحية وارتفاع المستوى الاقتصادي فيها .

٤) أما المجموعة الرابعة وهي دول تتسم بانخفاض شديد جداً بنسب الوفيات وتشمل الدول النفطية ذات السكان والمساحات القليلة والإمكانيات المرتفعة وتمثلها الإمارات (٣,٧) بالألف والكويت (٣,٤) بالألف وقطر (١,٦) بالألف .

جدول رقم (٩)

معدل الوفيات والمواليد الرضع في الوطن العربي لعام (١٩٩٧)

القطر	معدل الوفيات	وفيات المواليد	وفيات الرضع
الجزائر	٦,٤	٥٥	١٦٠
جيبوتي	١٦,١	١١٤,٩	٥٧٠
مصر	٧,٢	٣٦,٢	١٧٠
ليبيا	٨	٦٨,٢	٢٢٠
موريتانيا	١٤,٤	١٠٠,٥	٩٣٠
المغرب	٨,١	٦٨	٦١٠
الصومال	١٨,٥	١٢١,٧	١٦٠٠
السودان	١٣,١	٧٥	٦٦٠
تونس	٦,٤	٤٣	١٧٠
الجناح الغربي	١٠,١١	٧٥,٨٧	٥٦٥,٥٥
البحرين	٤	١٨	٦٠
العراق	٦,٧	٥٧,٨	٣١٠
الأردن	٥,٥	٣٦	١٥٠
الكويت	٢,٤	١٢,٣	٣٩
لبنان	٧,١	٣٤	٣٠٠
عمان	٤,٨	٢٩,٧	١٩٠٠
قطر	١,٦	-	-
جزر القمر	-	-	-
السعودية	٥,١	٢٨,٩	١٨٠
سوريا	٥,٣	٣٩,٤	-
الإمارات	٢,٧	١٨,٨	٨٦
اليمن	١٥,٥	١١٩,٥	١٤٠٠
الجناح الشرقي	-	-	٢٦٧,٥
الوطن العربي			٢٩٤,٥٩٦

المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٤ .

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن معدلات الوفيات لعام ٢٠٠٠ في الوطن العربي يمكن تقسيمها إلى اربع مجموعات وعلى النحو الآتي :-

١) الصومال وجيبوتي حيث بلغ معدل الوفيات فيها (١٨ و ١٦) بالألف على التوالي وبنسبة (١٠ % و ٩%) .

٢) موريتانيا والسودان واليمن والعراق وجزر القمر ، حيث بلغ المعدل فيها حوالي (١٣ و ١٣ و ١١ و ١٠ ٩ بالألف على التوالي وبنسب (٧% و ٦,٥ % و ٦,١ % و ٥,٥ %) .

٣) تونس ولبنان وسوريا والجزائر ومصر والمغرب والسعودية والأردن وعمان وفلسطين ، حيث بلغ معدل الوفيات نحو (٧) بالألف لكل من سوريا والجزائلا ومصر والمغرب وبنسبة (٣%) ، (٥) بالألف لكل من السعودية والأردن وعمان وفلسطين وبنسبة (٢,٨ %) .

٤) البحرين وليبيا والكويت والإمارات وقطر ، حيث بلغ معدل الوفيات لكل من البحرين وليبيا حوالي (٣) بالألف وبنسبة (١,٥ %) ، أما في الكويت والإمارات وقطر فقد بلغ (٢) بالألف وبنسبة (١%) علماً أن معظم هذه الدول العربية هي دول تتميز بارتفاع المستوى المعيشي والاقتصادي بسبب كونها دولا نفطية .

جدول رقم (١٠)

معدلات الوفيات في الوطن العربي بالألف لعام (٢٠٠٠) ونسبة الوفيات في كل قطر إلى مجمل الوفيات في الوطن العربي ككل

القطر	الوفيات	
	المعدل (بالألف)	النسبة (%)
الجزائر	٦	٣
جيبوتي	١٦	٩
مصر	٦	٣
ليبيا	٣	١,٥
موريتانيا	١٣	٧
المغرب	٦	٣
الصومال	١٨	١٠
السودان	١٢	١٦,٥
تونس	٧	٤
البحرين	٣	١,٥
العراق	١٠	٥,٥
الأردن	٥	٢,٨
الكويت	٢	١
لبنان	٧	٤
عمان	٥	٢,٨
قطر	٢	١
جزر القمر	١٠	٥,٥
السعودية	٥	٢,٨
سوريا	٦	٣
الإمارات	٢	١
اليمن	١١	٦,١

المصدر : قاسم الدويكات ، جغرافية الوطن العربي الطبيعية والبشرية والسياسية ، ط٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٣ .

ثالثاً / الهجرة :

يمكن تعريف الهجرة السكانية بأنها (تغيير دائم لمكان الإقامة وهذا التغيير في مكان الإقامة تخضع لتغيرات عدة) وضعها ديفستان (١٩٨٩ م) من خلال نظرية (الجذب والطرد) التي استنتج فيها أن العوامل الطاردة مثل القوانين السيئة والطالحة والضرائب الباهضة والمناخ غير المستقر أو المستبد والمحيط الاجتماعي غير المناسب وعدم الاستقرار العالي والاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني وعدم توفر فرص العمل المناسبة ، وغلاء المعيشة والخدمات الأساسية كالتعليم أو عدم توفرها ، وهي عوامل أكثر أهمية من العوامل الجاذبة في حركة السكان ودفعهم للهجرة ، وهي تقف على الأغلب في الاتجاه المعاكس للعوامل الطاردة [١] .

ترتبط الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في نطاق البلاد المهاجر منها أو إليها على حد سواء شكل من أشكال الحركة السكانية من مكان لآخر ، مدفوعين في البحث عن فرص العمل وأنماط من الحياة تختلف عن الأنماط التي اعتادوا عليها ، والهجرة بهذا المعنى ذات سلوك فردي يتأثربعوامل الدفع من موطنه الأصلي إلى البلد المهاجر إليه ، بفعل عوامل الجذب وتؤثر الهجرة في دورها على اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي بما تحدثه من آثار في حجم السكان وترتيبهم في المكان المهاجر منه والمكان المهاجر إليه ، وإذا كانت الهجرة من فئة عمرية محددة دون فئات أخرى فإن اتجاه الهجرة يجذب عادة فئات الذكور من السكان دون الإناث مما يترك فجوة في المجتمع ، خاصة في فئات الذكور للمجتمع المهاجر إليه ، وكلا الأمرين (الاستطالات والفجوات) يفعلان عقلهما في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٢].

فالمجتمع الذي يشكو من علة في اليد العاملة وضمور في النشاطات الحيوية للمجتمع ، فتكثر تلك النشاطات وتولد بدورها عوامل دفع جديدة لسلسلة من الهجرات لسد النقص في الأيدي العاملة في المجتمع المهاجر منه ، وهذا من حيث تأثير الهجرة على حجم السكان المهاجر منه ، أما تأثيره على حجم المجتمع المهاجر إليه فبرز في اختلاف الموازنة ما

---

(١) منير عبدالله كرداشة ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٢) علي سالم الثواورة ومحمود الجيس ، جغرافية المكان (المدخل إلى علم السكان) ، ط١،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٨ .

بين الفئات العمرية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية وضغط السكان على الخدمات الاجتماعية المنافسة في سوق العمل .

إن الهجرة التي تصاحبها خطط التنمية تستوعب الفئات العاملة للأفراد المهاجرة تتسبب في انتشار البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد المهاجرين كما تؤثر الهجرة غير المبرمجة في خلق أوضاع اجتماعية غير متجانسة [١] .

والهجرة نوعان هما :-

الأولى : الهجرة الخارجية ويقصد بها انتقال السكان عبر الحدود السياسية من قطر إلى آخر .

الثانية : الهجرة الداخلية وتعني التغير من مكان السكان أو مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان جديد مختلف الإقامة وتختلف الهجرة الداخلية عن الدولية في كون الأولى أسهل وأقل تكلفة بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة والهجرة ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات وكلن مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية في منطقتي الأصل والوصل تصبح مشكلة تجابه المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية وديمغرافية فهي تؤثر في نمو السكان وتوزيعهم وتركيبهم وهذا ينعكس على الترتيب النزوحي وبالتالي يؤثر في معدلات الخصوبة السكانية [٢] .

عوامل الهجرة :-

أ) عوامل الهجرة الداخلية / وتشمل ما يلي :

١) العوامل الاقتصادية :

يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز العوامل التي أدت إلى هجرة السكان سواء كانت هجرة داخلية أم خارجية ومن الملاحظ أن الثورة الصناعية أدت إلى تطور كبير في حياة سكان المدينة مما أدى إلى رفع مستواهم المعاشي على نقيض سكان الأرياف وخاصة في دول

([١])علي سالم الثواورة ، محمود الجيس ، مصدر سابق ، ص ٢٦٩.

([٢])عباس فاضل السعدي ، الهجرة الداخلية ، تياراتها وأنواعها ، طرق قياسها عواملها ونتائجها ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٣٢) ، ١٩٨٢ ، ص١٦٤.

الـوطن العربـي ، وبـذلك أخـذ سـكان الأريـاف المهـاجرة إلـى المـدن علـى شـكل افـراد ومجتمعات بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية في المدن .

٢) العوامل الجغرافية :

إن حركة السكان في داخل القطر الواحد تتـأثر بعوامل جغرافيـة متعددة يتـأثر بهـا السكان المهـاجرين فتعمـل علـى تحديد المنـاطق التـي يهـاجرون إليهـا بشكل أو بـآخر وعلـى ضـوء نتائج بعض الدراسات يمكن تلخيص العوامل الجغرافية بما يلي :-

- مسـاحة القطـر : إن القطـر الكبيـر المسـاحة يـوفر فـرص أكبـر للعمـل ويناسـبها فـي البيانات الجغرافية مما يؤدي إلى حركة كبيرة بين السكان .
- تنوع البيئات الجغرافية : إن هذه النقطة لها علاقة وثيقـة بمـا سبقها حيث أن القطـر الواسـع المسـاحة الـذي يتصـف بتنـوع البيئـات الجغرافيـة سـواء مـن ناحيـة المنـاخ والتضاريس أو البيئة الجيولوجية سوف يؤدي إلى تنوع الثروات الطبيعية .
- التباين الأنثوغرافي : لقد أثبتت الدراسات المختلفة التـي تخص الـربط بين علاقة الهجرة بالصفات الأنثوغرافية للسكن أن هنـاك علاقـة وثيقـة جداً بين حجم الهجـرة وتشابه السكن في تلك الصفات أي أن المهاجر يميل إلـى الهجـرة إلـى المنطقـة التـي يتكلم فيها السكان ولذلك يميل إلى المنطقة التي يدين سكانها بديانته .
- العوامل الاجتماعيـة النفسية : مـن الجوانـب التـي تمتـاز بهـا المنـاطق الريفيـة كونهـا تتميـز بعلاقـات بسـيطة لقلـة وسـائل الترفيـه أو عـدم وجودهـا ، كـالنوادي ودور العـرض للسينما والمسـرح والملاعـب ويتميـز ذلـك فـي المنـاطق الحضـرية بكـون التعامل بين الأشخاص واسعاً ، إن هذا السبب يجعل الشباب يهـاجرون مـن الريـف إلى الحضر بسبب وسائل الراحة [١] .

([١])عبد علي حسن الخفاجي ، عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، طبع على نفقة جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٢ – ٢٨٧.

ب) عوامل الهجرة الخارجية :

إن العوامل الخارجية هي عوامل (الطرد والجذب) تعمل سوية سواء في الهجرة الخارجية وهي متداخلة التأثير على كل شخص من المهاجرين شملت ملايين من البشر هاجروا من قطر إلى قطر آخر ومن قارة إلى أخرى لأهداف عديدة ويمكن تلخيصها بعوامل هي :-

١) **العوامل السياسية** : يلعب العامل السياسي دور في الهجرة الدولية وذلك عندما يشعر الفرد بوجود الاضطهاد أو عدم المساواة أو الضغط على حريته بشكل أو بآخر والمطاردة بسبب أفكار معيشية أو ربما ذلك نتيجة لتغير نظام الحكم في بلده وقد هاجر عدد كبير من السكان في فترات مختلفة .

٢) **العوامل الاقتصادية** : من أبرز العوامل التي أدت إلى هجرة عدد كبير من السكان بين بلدان العالم المختلفة هي العوامل الاقتصادية حيث ترك السكان أوطانهم الأصلية بعد أن عانوا من العيش فيها أو أنهم كانوا يرومون تحقيق مستوى أفضل لا يمكن تحقيقه في تلك الأوطان .

الهجرة العمالية في المنطقة العربية :

تقدر الدراسات أن حجم الهجرة والاستخدام في المناطق العربية قد ارتفع من المليون ونصف المليون في منتصف السبعينات إلى حوالي ٣٠٠ ألف عامل عام ١٩٨٣ ، إلى ما يتجاوز التسعة ملايين ، ويقترب كثيراً من (١١) مليون مهاجر مع ذويهم مع مطلع القرن الواحد والعشرين أما حجم العمل المستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية التسعينات فيقدر بقرابة التسعة ملايين ونصف لعام ٢٠٠٠ من العمالة الآسيوية ، حيث يشكل العمل الآسيوي قرابة (٦٠ %) من الإجمالي بحجم سكان المستقبل .

فهو أي العمل الآسيوي يمثل قرابة (٣٥%) من الإجمالي العام للعمال والسكان ، حوالي (٦٦%) من إجمالي الحجم السكاني الوافد في الكويت ، كما يمثل أكثر من (٦٠%) من

إجمالي جيل من القضايا القومية المعاصرة في المنطقة العربية أما الجانب السياسي هجرة المعارضين سياسياً إلى داخل الاستقبال العربي [١] .

أولاً / التركيب النوعي :

يعني التركيب النوعي للسكان وتقسيمهم إلى ذكور وإناث ، ويعبر عنه بهيئة نسبية تبين عدد الذكور لكل مئة من الإناث ، وهي ما تعرف بنسبة الجنس أو نسبة النوع ، وللتركيب النوعي أثر مباشر في المواليد والوفيات والزواج ، وكذلك في الهجرة والتوزيع المهني ، كما يعد أساس للمقارنة في كل ناحية من نواحي التركيب الاجتماعي [٢] .

فاختلاف نسبة النوع يعني تفاوت فرص الزواج ، حيث أن ارتفاع نسبة النوع يعني زيادة عدد الذكور على الإناث وهي ظاهرة تبرز خاصة في المناطق التي تتدفق إليها هجرة الذكور بشكل خاص أما انخفاض نسبة النوع فإنها تعني زيادة عدد الإناث على عدد الذكور بسبب الحروب [٣] .

وهو يعبر عنه أحياناً بنسبة النوع أي نسبة الذكور إلى الإناث ويحسب على أساس النسبة المئوية كجملة عدد الذكور من إجمالي عدد السكان وتتراوح نسبة النوع بشكل عام (١٠٤ – ١٠٦) أي أن عدد المواليد من الذكور يزيد على مثلهم من الإناث إلا أن هذه النسبة تبدأ في التناقص بعد ذلك بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور على الإناث وهذه ظاهرة ديمغرافية تعرقل كل المجتمعات ويبدو أنها مرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة قياساً إلى الإناث ولذا فالزيادة العددية المبدئية في الذكور تهبط بأفراد إلى أن يزيد عدد الإناث على عدد الذكور في الأعمار المتقدمة وبهذا فإن نسبة النوع في معظم الشعوب لا تتأثر بعمليات الهجرة المغادرة أو الوافدة .

نجد أنها اجتذبت أعداد كبيرة من المهاجرين الذكور ففي ليبيا بلغت نسبة النوع (١٠٦) لعام ١٩٧٣ وفي الكويت (١٢٢) والإمارات (١٥٨) وقطر (١٨٢) لعام ١٩٧٥ ، أما في

---

(١)باقر سلمان النجار ، مصدر سابق ، ص ٤١ – ٤٤ .
(٢)عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٢١١.
(٣)مكي محمد عزيز ، رياض إبراهيم السعدي ، جغرافية السكان ، مطبعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢١ .

بعض أقطار الوطن العربي الأخرى فإن نسبة الجنس (النوع) متوازنة أو هي قريبة من المتوازنة ، ففي المغرب بلغت (١٠٠) لعام ١٩٧١ وفي العراق (١٠١) لعام ١٩٧٦ وفي السودان (١٠٣) لعام ١٩٧٢ وفي مصر (١٠٤) لعام ١٩٧٦ [١] .

يعتبر التركيب النوعي دليلاً على الانفجار السكاني الذي تشهده البلاد العربية إذ تفوق نسبة الذكور (٥٠%) في كافة البلاد العربية باستثناء موريتانيا وجزر القمر وكما يتضح ذلك من الشكل رقم (٢) وإن كانت نسبة الزيادة محددة جداً في السودان ولبنان ومصر والتي تقل عن (١%) إلا أنها تكون متطرفة في دول الخليج العربي والتي تنخفض نسبة الأنوثة فيها لما دون (٣١%) في دول الإمارات وفي دولة قطر (٣٢%) وفي البحرين والسعودية (٤٢%) .

شكل رقم (٢)

اختلاف معدل الأعمار الذكور والإناث في الوطن العربي

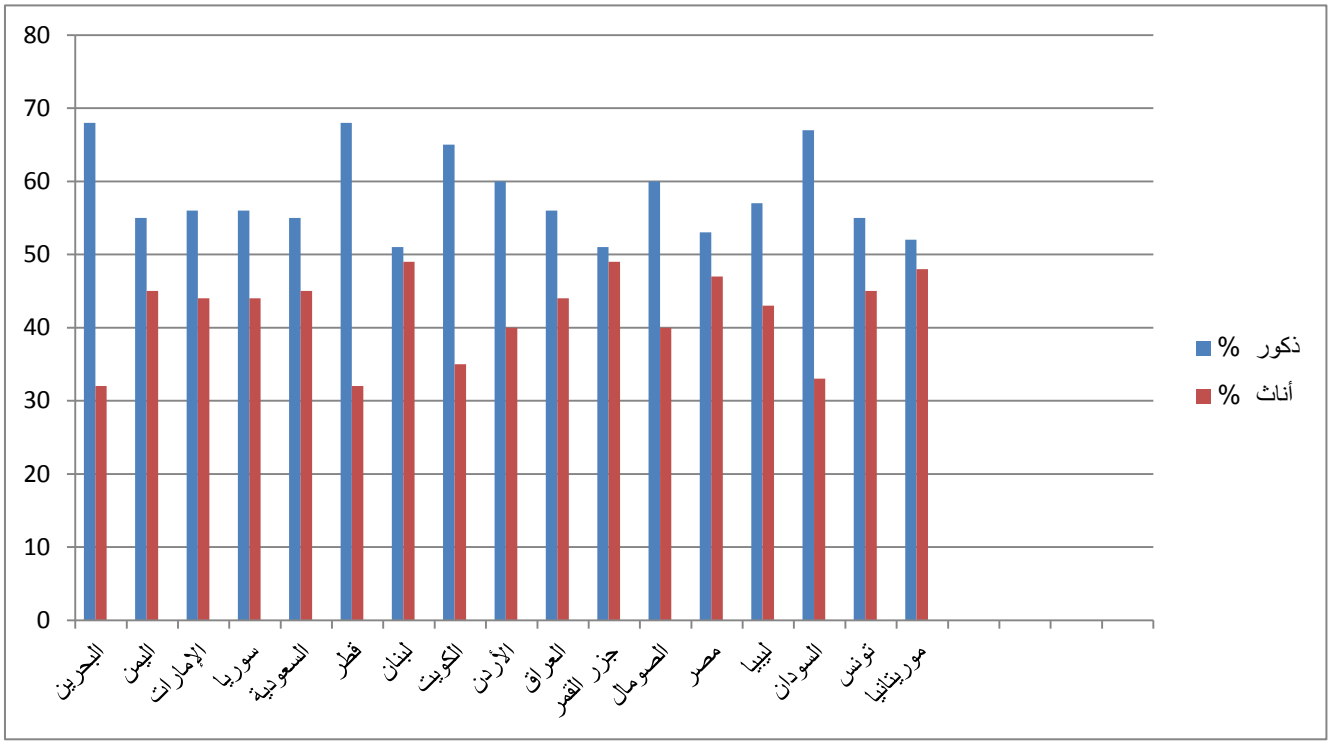

المصدر : عبدالعباس فضيح الغريري وآخرون ، جغرافية الوطن العربي ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٢١١ – ٢١٢ .

(١) محمد أزهر سعيد السماك ، هاشم خضير الجنابي ، جغرافية الوطن العربي ، ج١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .

ثانياً / التركيب العمري :

يعني التركيب العمري للسكان تصنيفهم بحسب الفئات العمرية ، وقد تكون أحادية أو خماسية أكثرية أو عرفية أو أي صنف آخر بحسب الحاجة ، ويساعد التركيب العمري والتعرف على نمو السكان من خلال معرفة عدد الإناث اللواتي سيدخلن سن الإنجاب مقارنة باللواتي سيدخلن سن اليأس كما يؤثر في التنظيم الاجتماعي وفي معدلات الاتصال والزواج والحالة المرضية وجميع مظاهر الحياة وفي الوقت نفسه يتأثر بثلاث عوامل مباشرة هي الإنجاب والوفيات وهي متغيرات متداخلة غير منفصلة .

حيث أن ارتفاع السكان ضمن الفئات العمرية الشابة يؤدي إلى ارتفاع حالات الزواج ، يؤدي إلى ارتفاع عدد الإناث على عدد الذكور ضمن الأعمار الشابة المؤهلة للزواج سيؤدي إلى وجود فائض من النساء دون زواج ومن ثم سيكون ذلك دافعاً للزواج بأكثر من وحدة [١] .

وبصورة عامة ينقسم السكان إلى ثلاثة شرائح أو فئات عمرية عريقة سواء كانت أرقاماً مطلقة نسبياً مئوية عن جملة السكان وهذه الفئات هي :-

١) صغار السن (صفر – ١٤ سنة) : وهذه الفئة تمثل قاعدة الهرم السكاني وتتصف بأنها غير منسجمة علماً أنها أكثر الفئات تأثيراً بعاملي المواليد والوفيات .

٢) متوسط السن (١٥ – ٦٤) سنة : وهي الفئة المنتجة في المجتمع كما أنها تسهم في نمو السكان وتمد عليها الفئتان الأخيرتان وهي الأكثر قدرة على الحركة والهجرة ففي الدول المتقدمة حيث تنخفض معدلات المواليد والوفيات .

٣) كبار السن (٦٥ – فما فوق) : وهذه الفئة لا تعد فئة منتجة ، إذ تشمل على أعداد كبيرة من الإناث والأرامل وهي انعكاس الظروف لضروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ، وذلك كون نسبتها تقل كلما تزايدت نسبة صغار السن ، وبالتالي ارتفاع معدل النمو السكاني [٢].

([١]) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج١ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٣٩ .

([٢]) منير عبدالله كرداشة ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ – ١٦٨ .

وهناك العديد من العوامل التي ترتبط بالتركيب العمري ولها أهمية كبيرة على القوى العاملة البشرية وهي كما يلي :-

١) التركيب العمري حسب الفئات العمرية : يمكن التأكيد على دراسة مدى الارتباط بين السكان من حيث توزيعهم على الفئات العمرية ومدى فعاليتهم في قوة الدولة وفي وقت الحرب والسلم ، وعندما ننتظر إلى توزيع السكان في الوطن العربي بحسب الفئات العمرية الثلاثة التي هي أقل من (١٥) سنة (سن الطفولة) وسن العمل (١٥ – ٦٥) سنة وأكثر من (٦٥) سنة (سن الشيخوخة) نجد أن نسبة السكان للفئة الأولى لسنة ١٩٩٤ بلغ (٤٣,٥ %) والفئة الثانية (٥٤,١ %) والثالثة (٣,٤ %) من مجموع السكان ، كما أن الفئة الوسطى (١٥-٦٥)سنة وهي الفئة المعول عليها في مجال العمل وفي الدفاع عن سيادة واستقرار الوطن العربي لكونها الفئة التي تتضمن الأعمار التي ضمن الخدمات العسكرية (فئة ١٨ – ٣٥) سنة ويبلغ عددهم ضمن الفئة (١٥-٦٥) سنة (١٣٢,٧) مليون نسمة أي (٥٣,٤ %) من السكان لسنة ١٩٩٣ ، ارتفعت نسبتهم إلى (٥٤,١%) عام ١٩٩٤ [١] .

وفيما يتعلق بطاقة العمل البشري تتمثل طاقة العمل البشري بأعداد السكان من الفئات العمرية الشابة الواقعة ما بين (١٥-٦٥) عاماً من العمر ويتضح لنا أن الفئة البشرية الشابة والقادرة على تشكيل حوالي (٥٧%) [٢] .

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن نسبة صغار السن (٠ – ١٤ سنة) مرتفعة في جميع أقطار الوطن العربي حيث أن متوسط هذه الفئة بلغ عام ١٩٦٠ (٤٣ %) من مجموع السكان وارتفع المعدل المذكور إلى (٤٤,٩ %) عام ١٩٧٠ ، إلا أنه حافظ على مستواه السابق في عام ١٩٧٧ ، وهذه الفئة تمثل قاعدة الهرم السكاني وتتصف بأنها غير منتجة كما أنها أكثر فئات تأثراً بعاملي المواليد والوفيات إلا أننا عندما نلاحظ نسبة فئات صغار السن ولكل قطر عربي على انفراد مجد أن هناك اختلافاً بين قطر وآخر وذلك بسبب اختلاف التركيب الاجتماعي والاقتصادي والحضاري بين تلك الأقطار فنسب صغار السن بالنسبة لفئات الأعمار تكون

([١]) صبري فارس الهيتي ، حسن ابوسمور ، جغرافية الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ – ١٢٤ . .

([٢]) محمد فوزي حلوه ، الجغرافيا السكانية والموارد البشرية ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

منخفضة إذا ما كان ذلك القطر يتبع سياسة سكانية تهدف إلى تقليل المواليد بسبب الضغط السكاني الكبير على الموارد الاقتصادية فيه ، ويلاحظ أنه كلما انخفضت نسبة صغار السن كلما انعكس على فئات السن الأخرى وخاصة على فئات متوسطي السن (١٥-٦٤) الذين يمثلون الفئة المنتجة في العالم [١] .

جدول رقم (١١)
الهيكل العمري للأقطار العربية (نسبة مئوية)

القطر	(٠ – ١٤) سنة			(١٥ – ٦٤) سنة			(٦٥ فما فوق)		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٧
الأردن	٤٤	٤٥,٨	٤٧	٥٢	٥١,١	٥٠	٤	٣,١	٣
الإمارات	-	-	٤٤	-	-	٥٢	-	-	٤
تونس	٤٣,٣	٤٩,٣	٤٨	٥٢,٥	٥٠	٥٣	٤,٢	٣,٨	٤
الجزائر	٤٤	٤٧,٥	٤٨	٥٢	٤٨,٨	٤٩	٤	٣,٧	٣
ليبيا	٤٣,٢	٤٣,٩	٤٥	٥٢,٨	٥٢,٩	٥٢	٤	٣,٢	٣
سوريا	٤٤,٢	٤٥,٢	٤٦	٥٢	٥٠,١	٥٠	٣,٨	٤,٧	٤
السودان	٤٤,٣	٤٥,٣	٤٥	٥٣	٥٢	٥٢	٢,٧	٢,٧	٣
الصومال	٤٣,٨	٤٦,٥	٤٥	٥٣,٥	٥١,٦	٥٣	٢,٧	١,٩	٢
العراق	٤٦,٢	٤٦,٦	٤٧	٥١,٤	٥١	٥١	٢,٤	٢,٤	٢
عمان	٤٤,٥	٤٥	٤٣	٥٢,٩	٥٢,٤	٥٣	٢,٦	٢,٦	٤
قطر	-	-	٤٣	-	-	٥٣	-	-	٤
الكويت	٥٣	٤٣	٤٨	٦٣	٥٥	٥٠	٢	٢	٢
لبنان	٤٠,٨	٤٣,٩	٤٢	٥٢,٤	٥١,٢	٥٣	٥,٨	٤,٩	٥
مصر	٤٢	٤٢,١	٤٠,١	٥٠	٥٤,٧	٥٦	٣	٣,٢	٤
السعودية	٤٣,٣	٤٤,١	٤٤,٧	٥٤	٥٣	٥٢,٣	٢,٧	٣	٣
المغرب	٤٤	٤٧,٥	٤٦	٥٣	٤٨,٣	٥٢	٣	٤,٢	٢
موريتانيا	٤١,٦	٤١,٨	٤٦	٥٥,٢	٥٥,١	٥١	٣,٢	٣,١	٣
اليمن الشمالي	٤٣,٣	٤٤,١	٤٥	٥٤	٥٣,٢	٥٢	٢,٧	٢,٧	٣
اليمن الجنوبي	٤٣,٣	٤٤,١	٤٥	٥٤	٥٣,٢	٥٢	٢,٧	٢,٧	٣
المعدل العمري	٤٣	٤٤,٩	٤٤,٩	٥٣,٧	٥١,٩	٥١,٩	٣,٣	٣,٢	٣,٢

المصدر : د. محمد أزهر سعيد السماك ، هاشم خضير الجنابي ، جغرافية الوطن العربي ، ج١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

(١) محمد أزهر سعيد السماك ، هشام خضير الجنابي ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

المبحث الثالث / مفهوم النمو الحضري

وهي ظاهرة يقصد بها نمو المدن سكانياً وعمرانياً ووظيفياً وخدمياً [١] ، أي هو الزيادة في عدد سكان الحضر الناجمة من عاملين أساسيين هما الزيادة الطبيعية في سكان المدينة والهجرة إليها من الريف المجاور إلى المدن الأخرى ، وعموماً يعد تصنيف السكان إلى حضر وريف ذات أهمية كبرى في الدراسات الجغرافية من تباين في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية .

وقد اختلف الباحثون كما اختلفت الدول في وضع أساس ومعيار لتحليل المستوطنة بوصفها معيار للتميز بين المدينة والريف [٢] .

درجة الحضرية أو مستوى التحضر :

وهي نسبة السكان الذين يعيشون في مراكز عمرانية حضرية إلى جملة سكان الدولة ، ومعنى ذلك نمو المدينة الذي يرتبط بازدياد حجم سكان المدينة ، يختلف عن درجة الحضرية التي ترتبط بسكان الريف والحضر ، وأن درجة التحضر ، أخذ بازدياد بسبب تضخم حضري على حساب الريف وهذه الزيادة عي التي يطلق عليها مصطلح (النمو الحضري) ومعناها زيادة عدد سكان المدن .

ولا يكون التحضر متماثلاً في جميع أجزاء المنطقة الحضرية ، فهناك مثلاً أطراف المدينة وبعض أجزاء أخرى فيها تكون أقرب إلى الريف بينما وسط المدينة دائماً ممعن في حضريته .

ويشير مفهوم النمو الحضري إلى الزيادة في عدد السكان الحضر حيث تصاحبه تغيرات كمية ونوعية تنعكس على المدينة وأجزاءها وعلى سكانها كما يشير النمو الحضري إلى معدلات الزيادة في السكان سواء كانت ناجمة عن أرتفاع نسبة الحضرية أو عن الهجرة الداخلية والهجرة الدولية . ويصاحب النمو الديمغرافي في عادة اتساع المساحة التنظيمية

---

(١) يحيى عبدالحسن فليح الجياشي ، النمو الحضاري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة ، دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١١ .

(٢) عبدالرزاق البطي ، عادل عبدالله ، جغرافية الريف ، مطبعة جامعة بغداد ن ١٩٨٢ ، ص ١٢ – ١٣ .

للمدن نتيجة للتمدد الأفقي والعمودي للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل المساكن والطرق والمواصلات والخدمات العلاجية والوقائية المتعددة .

أما مصطلح الحضارة تشير إلى كل المراتب من إنتاج المجتمع من الفنون والعمران أو المؤلفات والاختراعات والأيديولوجيات وأماكن العبادة والكتابة والعلوم والآداب في مجتمع ما خلال مراحل الحقب التاريخية وبالتالي فالمجتمع الحضري هو الجزء من حضارة المجتمع المادية وغير المادية [1] .

في حين يشمل مصطلح المدينة المستوطنة البشرية التي تتصف بكبر حجمها وكثافة سكانها واستقرارها ، وتضم أفراداً وجماعات غير متجانسة ، ويقوم هؤلاء بأداء وظائف متنوعة في ضوء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأسرية والدينية بأسلوب يؤدي إلى تكامل المصالح وتقسيم العمل ، وتعدد المؤسسات قد يرافق هذا الترعيف صفة حكومية تشريعية أو قانونية أو إدارية ويختلف الباحثون في تعريفاتهم للمدينة ولا يوجد تعريف متفق عليه وربما كان تعريف (ماكس سور) يحتسب أكثر التعاريف شمولاً ، فالمدينة في نظره محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالباً ما يكون ضخم العدد كما أن كثافته مرتفعة ولا يعتمد على أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة وهو نشاط دائم على درجة عالية من التنظيم .

وتقسم المدينة إلى محلات ، جمع محلة ، وهي من منظور العلاقات الاجتماعية مجتمع جغرافي في المدينة يسكن فيه عدد من السكان ، التعامل مع بعضهم في حياتهم اليومية مثل إعارة بعضهم حاجات المنزل وأدواته وتبادل الزيارات والخدمات منها والقيام بفعاليات مشتركة وتقدر مساحة المحلة في العراق بحسب الدراسات التخطيطية الحديثة ما بين (٤٠ – ٥٠) هكتار ويتراوح عدد سكانها بحدود ٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ نسمة .

أما التمييز بين الحضر والريف أو بين المدينة والقرية ، فلا يوجد مقاييس أو أسس عامة مقبولة بين جميع الأقطار للتمييز بينها ، إن انعدام هذا الأساس يجعل من الصعوبة مقارنة درجة تحضر عدد من الأقطار المختلفة ، وفي هذا الوقت الحاضر أصبح التمييز بين

---

(1) د. عباس فاضل السعدي ، أستاذ الجغرافية والدراسات السكانية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

المدينة والقرية أصعب من السابق ، لاسيما في الحياة الحضرية التي تتوسط المدينة والقرية وتدعى هذه الظاهرة باتصال حضري ريفي .

أما مشاريع نهرية الأرياف والقرى وتجهيزها بمياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية وإدخال الخصائص الحضرية الأخرى إليها ضمن نشأتها أن تقرب القرية إلى المدينة وتقلل من الفوارق التقليدية بينها أيضاً .

واهتم عدد من الباحثين بالتمييز بين المدينة والقرية ومنهم من استخدم بعض الأسس للغرض المذكور ، ومن بين هؤلاء وورث (١٩٣٨) ، ستوركين وزيمرمان (١٩٣٩) .

على الرغم من انعدام أسس مشتركة معنوية للتمييز بين المدينة والقرية إلا أنه يمكن استخدام بعض المقاييس للغرض المذكور منها ثلاثة مقاييس أبرزها (آدم وتلوب) مناسبة للتمييز بين أنواع المستوطنات وهي حجم السكان وكثافتهم ووظيفتهم ، وبالرغم من بساطة المقياس الأول المتمثل بحجم السكان (المقياس الإحصائي) إلا أن الصعوبة تكمن في اختلاف الدول فيما بينها في اتخاذ العدد المناسب للمستوطنة فيما إذا كانت قرية أو مدينة .

والمدن التي يزيد عدد سكانها من (١٠٠) الف نسمة إنما يمكن تسميتها مدناً كبرى لوضوح الشخصية الحضرية فيها وانفصالها عن ملامح الحياة الريفية ، والمعيار الإحصائي استخدم ليساعد المخططين في ميادين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المدى القصير والمدى البعيد أيضاً ، وقد يكون المقياس الإحصائي أحياناً مفضلاً إذا اعتمد عليه من دون ربطه بمقاييس أخرى .

وفيما يخص الكثافة لسكان المدن افترض (كلارك) أن المدن الكبيرة توجد مناطق كثيفة السكان ، فيما عد إقطاع العمل المركزي الذي يضم القليل من السكان المقيمين مع تناقص الكثفة تدريجياً بالاتجاه نحو الحواف وفي معظم المدن نتيجة الكثافة مع مرور الزمن للتناقص في معظم الضواحي الداخلية الكثيرة السكان اتجاه المدينة ككل للتمدد نحو الخارج . ومن المقاييس الأخرى المستخدمة في التمييز بين الحضر والريف التنظيمات المدنية التي تشمل نوع الحكومة المحلية والعلاقات الاجتماعية بين السكان والوضع الطبقي مثل طبقة العمال والموظفين ونوع ضرائب الجباية فإذا كانت ضرائب عقار عدت حضرية .

أما التطبيق الإداري فهو مقياس آخر للتمييز حسب بعد المركز الإداري الذي يخدم عدداً من القرى منطقة حضرية ، كما يعني أن مراكز الوحدات الإدارية هي مراكز حضر وخارج تلك المراكز تعد مناطق ريفية وقد اشترطت بعض الدول وجود الصفة الإدارية للمدينة ومن هذه الدول العربية مصر .

ومن المقاييس الأخرى المقياس العمراني والمظهر العام مثل المباني العالية والشوارع التطبعية والواسعة والمقياس التاريخي هو الآخر مقياس يعتمد أحياناً . فالمجتمع الحضري له تاريخ عريق . ويستخدم عدد من الباحثين أكثر من مقياس في آن واحد (مقياس جامع) ومن بين هؤلاء (تايلر أوجونز) فقد اعتمد على مجموعة من المعايير أهمها :-

١) الحرفة : حيث يعمل الريفيون بالزراعة والحضريون في الصناعة والتجارة والتعليم والعمل في دوائر الدولة .

٢) البيئة : تكون علاقة الريفي مع الطبيعة مباشرة على عكس المدن حيث يعيش الحضر في عزلة عن الطبيعة .

٣) حجم المجتمع في المناطق الريفية صغير على عكس المناطق الحضرية فحجمهم كبير .

٤) كثافة السكان حيث تكون منخفضة في المناطق الريفية ومرتفعة في المناطق الحضرية .

التحضر في الوطن العربي

نتيجة لاتجاه التحضر في الوطن العربي نحو الارتفاع بدرجات سريعة بسبب هجرات السكان المتواصلة من الريف غلى المدن واستقرار ارتفاع معدلات المواليد مقابل انخفاض تدريجي للوفيات ، فبعد أن كانت نسبة التحضر ٣ % سنة ١٩٦٠ وهي بقدر المتوسط العالمي حينذاك ، نجدها قد ارتفعت في عام ١٩٩٣ إلى ٥٠ % فأصبحت بأكثر من المتوسط العالمي البالغ ٤٤ % .

وتزيد نسبة التحضر عن متوسط الوطن العربي في جميع الأقطار العربية باستثناء عمان واليمن ومصر والسودان والصومال والمغرب ، أما معدل نمو السكان الحضر فقد بلغ ٤,٤ % خلال المدة (١٩٦٠ – ١٩٩٣) يتوقع أن ينخفض إلى ٣,٥ % سنة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠ ، ويعني ذلك أن المناطق الحضرية تنمو بأكثر من معدل نمو إجمالي للسكان . مما يجعل الوطن العربي من حيث التحضر من المناطق المتفجرة سكانياً إن لم يكن أكثرها تفجراً وبمقارنة ذلك ببعض أقاليم الدول النامية والمتخلفة نجد الوطن العربي بمرحلة نمو سكاني ريع نضعه في مصافي دول أمريكا اللاتينية .

وبمقارنة الأقطار العربية فيما بينها يلاحظ ان قطاع الخليج العربي تبقى ذات معدلات نمو مرتفعة خلال المدة الحالية وأكثر من معدل إجمالي الوطن العربي باستثناء البحرين ، ويرتفع المعدل أيضاً في كل من العراق وليبيا والجزائر وموريتانيا وجيبوتي كما يتساوى أو يقل المعدل العام وشهدت كل من اليمن والسودان ارتفاعاً في معدل نمو السكان الحضر فيها بحيث جاوز معدل نمو إجمالي سكان الوطن العربي بالرغم من أن نسبة التحضر فيها ١٩٩٣ كانت أقل من إجمالي نسبة التحضر في الوطن العربي وبمقارنة سكان المناطق الحضرية بسكان المناطق الريفية يلاحظ أن الحضر يتزايدون في المتوسط سرعة تفوق ضعف سرعة نمو سكان الريف وبالتالي فإن نسبة سكان المناطق الحضرية إلى المجموع تزايد باستمرار [١] ، وستكون في وقت قريباً نسبياً مساوية لعدد سكان المناطق الريفية في المناطق ككل بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات نمو سكان المناطق الحضرية لا تظهر ميلاً

([١]) د. عباس فاضل السعدي ، أستاذ الجغرافية والدراسات السكانية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

إلى الانخفاض كما لا ينتظر أن تنخفض العدد المطلق لسكان المناطق الريفية في أي من الأقطار العربية حالياً .

وترتبط نسبة الحضرية في الوطن العربي ارتباطاً وثيقاً بالهيكل الاقتصادي والتركيب العمراني للدولة فهي تنخفض كثيراً في الأقطار التي يسود فيها نمط اتقصادي تقليدي كالزراعة والرعي والصيد مما يتطلب الإقامة في القرى ، وترتفع في الأقطار التي وصلت وبدأت التصنيع والأقطار التي بدأت توفر الخدمات في المدن الرئيسية التي تشغل مدناً مهاجرين بأعداد كبيرة سواء من الخارج أو من الداخل .

إذا نظرنا إلى نصيب المدن الكبرى من مجموع السكان الحضر نجد أن نسبة عالية من التركز تقل بعض الأحيان إلى ٧٩ % من مجموع السكان الحضر بالنسبة للبنان و ٥٥ % في العراق وهذا التكدس مستمر في العواصم والمدن العربية الكبرى يؤدي إلى تدهور مستمر في نوعية الحياة تتجه الضغط على المرافق القائمة وبالتالي عجز المرافق العامة عن الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان ، ناهيك عن تآكل الأحزمة الخضراء في المدن العربية الكبرى ويضم الوطن العربي ٦١ مدينة كبيرة ، سكان كل منها ربع مليون نسمة فأكثر سنة ١٩٩١ تتوزع بحسب المجاميع الآتية :-

- المغرب العربي (بضمنها ليبيا) ١٩ ميدنة
- مصر ١٥ مدينة
- العراق وبلاد الشام ١٣ مدينة
- شبه جزيرة العرب ٩ مدن
- مناطق أخرى ٥ مدن

كما يضم الوطن العربي ١٤ مدينة مليونية سنة ١٩٩١ وثلاث مدن تصنع فيها في مصر ومثلها في المغرب العربي ، ومدينتان في سوريا ، وأكبر تلك المدن القاهرة وبغداد والاسكندرية والدار البيضاء تليها كل من الجيزة وبيروت وجدة والجزائر ومراكش وبعدها تأتي الرباط ودمشق وحلب والخرطوم ومقاديشو .

وتشابهت الأقطار العربية في مكونات نمو المدن الكبرى ، باستثناء أقطار الخليج العربي ، فإن نمو المدن العربية ناجم بالدرجة الأولى عن التزايد الطبيعي لسكانها وصافي الهجرة الدولية نحوها ، أما المدن الكبرى في اقطار الخليج العربي فإن القسم من هذا النمو ينجم من الهجرة الدولية الوافدة التي أوجدها استثمار النفط وعوائده ، مما أدى إلى تضخم تلك المدن وبمعدلات مرتفعة تفوق بعض المدن العربية ، واقترن ذلك بارتفاع نسبة التحضر التي فاقت مستويات معينة الأقطار العربية ، ففي دولتي الكويت وقطر يعيش نحو ثلاثة أرباع السكان في المدن وفي ضوء معدلات النمو الحالية فإن عاصمتها يمكن أن تتضاعف في مدة تقل عن عشر سنوات ، مما يعني هيمنة المدن الكبرى قياساً ببقية مدن الدولة ، وقد يتجاوز مستوى الهيمنة لـ ٥٠ % في الغالبية الكبرى من أقطار المشرق العربي ، ويصل في بعض الأحيان إلى ١٠٠ % ومن المعلوم أن هذه المستويات من الهيمنة الحضرية غير معروفة في البلدان المتقدمة ، حيث قلما يتجاوز نسبة الهيمنة في التجمعات السكانية الرئيسية أكثر من ٣٠ % من مجموع الحضر . وعموماً يمكن التمييز ثلاث مستويات لدرجة التحضر في الوطن العربي وهي :-

١) الأقطار ذات المعدل المرتفع للتحضر (أعلى من ٧٥ %) :-

وتشمل كل من ليبيا ولبنان وجيبوتي والأقطار التي تعرف بدول القديمة city state كما في أقطار الخليج العربي عدا عمان المستحدثة التي أخذت أسباب التحديث خلال العقود الأربعة الأخيرة ، بعد أن كانت سمعتها الثقافية البدوية والبناء الاجتماعي القبلي وتقسيم العمل البسيط الذي يعتمد على الصيد البري والتجارة البسيطة ، ولا يرتبط التحضر فيها بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بقدر ارتباطه بالتحول الديموغرافي وهو يتصف بالتمركز الشديد في المدينة الواحدة الرئيسية وسيطرة العامل الاقتصادي المتفرد (مورد البترول) بوصفه عاملاً رئيسياً بالإضافة إلى ظاهرة العمالة غير المستقرة.

٢) الأقطار ذات المعدل المتوسط للتحضر (٤٠ – ٧٥ %) :-

وتشمل الأقطار التي يتزايد فيها معدل التحضر بدرجات عالية وإن كان أقل من المجموعة الأولى وتشمل العراق والأردن وسوريا ومصر وأقطار المغرب العربي

وبضمنها موريتانيا التي قفز معدل تحضرها من ٦ ٥ إلى ٥١ ٥ خلال المدة (١٩٦٠ – ١٩٩٣) .

٣) الأقطار متدنية التحضر (أقل من ٤٠ %) :-

وتشمل الأقطار التي يغلب عليها الطابع الريفي وهي عمان واليمن والسودان والصومال ويتضح مما تقدم أن هناك اتجاهاً قوياً نحو تزايد النمو الحضري في الأقطار العربية منذ عام ١٩٦٠ ، خصوصاً القطار المصدرة للبترول مثل ليبيا ودولة الإمارات وكذلك العربية السعودية التي تغيرت من مجتمع ريفي بحيث لا تزيد فيه نسبة القاطنين بأكثر من ٩ % عام ١٩٥٠ إلى المجتمع حضري ارتفعت فيه النسبة ٧٩ % عام ١٩٩٣ ، وذلك نتيجة لتوطين البدو وزيادة الهجرة إلى المدن رفع مستوى المراكز القروية إلى مراكز حضرية .

المبحث الرابع / أسباب التحضر ونمو المدن

ترتكز المدن في تحضرها ونموها على مجموعة من العوامل والأسباب أهمها :-

١) العامل التاريخي : ويتلخص في الأرث القادم من الاستعمار ، بأن الاستعمار حمل من هذه المدن مراكز أو عواصم تسيطر على معظم النشاط البشري فيما عرف بالهيمنة الحضرية (Urban primacy).

٢) العامل الجغرافي ويتلخص في :

أ) سهولة التنقل بين الريف والحضر .

ب)الاقتراب من الأعمال .

٣) العامل الاقتصادي ويتلخص في :-

أ) الاقتصاديات المتجمعة (Agglomerative economiece) حيث يتوفر في المدينة البنية التحتية وفرص العمل ومشاريع والوظائف والخدمات الحكومية والوسائل الترفيهية والمؤسسات المالية والتعليمية وغيرها .

ب)مختلف النشاطات الاقتصادية في البلد .

ت)الكفاءات التعليمية والخبرات ومدى توفرها في الدولة .

٤) العامل السياسي : ويتلخص في الهدوء واستقرار والأمن الحضري .

٥) العامل الإداري ويتلخص في :

أ) القرار السياسي أو الإداري .

ب)سياسة الدولة وكيفية توجيهها على سبيل المثال كيف جعلت السلطة الفلسطينية من مدينة رام الله مركز المؤسسات الحكومية وأدت إلى استقطاب الخدمات والاستثمارات .

المبحث الخامس / آثار النمو الحضري

تختلف المشاكل الناتجة عن النمو الحضري من مدينة لأخرى وذلك لاختلافها عن بعضها في الجوانب التالية :-

١) تباين حجم المدن وعدد سكانها .

٢) اختلاف وظائف المدن (تجارية ، صناعية ، سياسية ، خدمية ، دينية ، عامة).

٣) أهمية المدينة ضمن الدولة أو الإقليم .

٤) تاريخ نشأة المدينة قديم أو حديث .

٥) اختلاف المخططات الهندسية التي تعتمد عليها المدن في توسعها وتطورها .

٦) تنوع الظروف البيئية المحيطة بالمدن .

٧) تباين الخصائص التضاريسية لمواقع المدن وأثر ذلك على توسعها .

٨) الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة .

إن حجم وتوزيع كثافة سكان المدن على اختلاف أنواعهم وشكل العلاات المتداخلة بين الأفراد والجماعات تحدد زيادة المشاكل الاجتماعية أو نقصانها ، فعملية التحضر في أي مجتمع تصطحب معها تشكيلة واسعة من المشاكل الاجتماعية نوجز بعضها فيما يلي :-

أ) مشكلة عدم تماسك العائلة ويمكن النظر إلى هذه المشكلة من ناحيتين أولاهما عدم تماسك العائلة كوحدة والثانية عدم تماسك العائلة والتحامها بالمجتمع المتحضر أو مجتمع المدينة .

ب) الجريمة والجنحة المخالفة ، إن الجريمة تأتي من نمط السلوك والحالة الفعلية ومن العوامل التي تساهم في ارتكاب الجرائم والانحرافات الأخرى التي هي دونها في خطورة :-

- عدم التجانس أو التفاهم بين الوالدين .
- عدم اهتمام الوالدين بتربية أبنائهم ورعايتهم .
- عدم الرضا والرتياح النفسي الناجم عن عدم وضوح أهداف الفرد .
- الاختلال العقلي بسبب نقص في التركيب العضوي أو بسبب الضغوط الاجتماعية .

- الحاجات التي لا يمكن تحقيقها أو تليينها بالطرق السوية .

ت) الدخل المحدود ، ما زالت الأجور المنخفضة تقلق راحة الأسر العربية في المدن وكمثال على ذلك فإن العمال غير المهرة ما زالوا يحصلون على أجور منخفضة بالنسبة لمستوى المعيشة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن كثير من الناس يعملون في مهن لم يصدر بصددها أية ثوابت تقرر الحد الأدنى للأجور ، كما أن المسنين والعجزة والمرضى يحصلون على دخول هي أقل من الحد الأدنى المطلوب لاحتياجاتهم وعيشهم حياة كريمة تتطلبها المدن .

ث) إن التوتر في جو الأسرة وهجر الزوج لزوجته أو طلاقها منه أو ترملها كل هذا يسبب مشاكل للأسرة المتحضرة ، يضاف ذلك عدم إمكانية الإشراف على الأولاد وتربيتهم وارتباك ميزانية الأسرة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وكذلك فإن من الصعب المحافظة على أواصر القربى وتنميتها .

المصادر

١) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، أنماط خصوبة المرأة في العراق ، هيأة التعداد العام والدراسات السكانية ، آذار ، ١٩٨٠

٢) حسين جعاز ناصر ، التباين المكاني لوفيات الأطفال الرضع في محافظة النجف ، رسال ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .

٣) رعد معتز أحمد الخزرجي ، الخصب السكاني وتحليله المكاني في محافظة ديالى ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية .

٤) رياض إبراهيم السعدي ، الوفيات واتجاهاتها في الجزائر ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجدل (١٩) ، ١٩٨٧.

٥) صبري فارس الهيتي ، حسن أبوسمور ، جغرافية الوطن العربي ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩.

٦) صفوح الأخرس ، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، وزارة الثقافة والإرشاد ، دمشق ، ١٩٨٠ .

٧) عباس فاضل السعدي ، الهجرة الداخلية ، تياراتها وأنواعها ، طرق قياسها عواملها ونتائجها ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٣٢) ، ١٩٨٢ .

٨) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج١ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠١.

٩) عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي ، دراسة في ملامحه الديمغرافية وتطبيقاته الجغرافية ، ط١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .

١٠) عبد علي حسن الخفاجي ، عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، طبع على نفقة جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .

١١) عبدالرزاق البطي ، عادل عبدالله ، جغرافية الريف ، مطبعة جامعة بغداد ن ١٩٨٢ .

١٢) عبدالعباس فضيح الغريري وآخرون ، جغرافية الوطن العربي ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .

١٣) علي سالم الثواورة ومحمود الجيس ، جغرافية المكان (المدخل إلى علم السكان) ، ط١،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ، ٢٠٠١ .
١٤) قاسم الدويكات ، جغرافية الوطن العربي الطبيعية والبشرية والسياسية ، ط٣ ، ٢٠٠٣ .
١٥) محمادي عباس البشري ، التغيرات السكانية في محافظة القادسية ١٩٧٧ – ١٩٩٧ ، دراسة في جغرافية السكان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
١٦) محمد أزهر سعيد السماك ، هاشم خضير الجنابي ، جغرافية الوطن العربي ، ح١ ، ١٩٨٥ .
١٧) محمد فوزي حلوه ، الجغرافيا السكانية والموارد البشرية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠.
١٨) مكي محمد عزيز ، رياض إبراهيم السعدي ، جغرافية السكان ، مطبعة البصرة ، ١٩٨٦ .
١٩) منير عبدالله كرداشة ، علم السكان الديمغرافي ، ط١ ، أربد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .
٢٠) ناصر عبدالله علي الكثيري ، حي المحدادة في مدينة عدن ، دراسة في جغرافية السكان ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠١ .
٢١) يحيى عبدالحسن فليح الجياشي ، النمو الحضاري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة ، دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨ .